مجلـــس
الوحدة الاقتصادية العربية
الأمانة العامة

م / و/ ق/ د 112

# قرارات الدورة العادية الثانية عشر بعد المائـة

القاهرة- جمهورية مصر العربية

2021/12/9

مجلـــــس
الوحدة الاقتصادية العربية
الأمانة العامة

م / و/ ق/ 112

# قرارات الدورة العادية

# الثانية عشر بعد المائة

## القاهرة: 2021/12/9

عقـد مجلس الوحـدة الاقتصادية العربيـة دورتـــه العاديـــة الثانيـة عشر بعد المـــائة يـوم الخميس الموافـق 2021/12/9 بالقاهرة – جمهوريـة مصر العربية، شارك في إجتمـاع الدورة أصحاب السعادة رؤســاء وممثلي وفـود الدول العربيـــة الأعضـــاء فـي المجلس وسعادة السفير محمدي أحمد النـي الأمين العام لمجلس الوحدة الاقتصادية العربيـة والإتحادات العربيـة النوعيـة المتخصصة العاملة في نطاق المجلس.

وقد بدأت الجلسة الإفتتاحية للدورة بعددٍ من الكلمات لرؤساء الوفود، حيث أستهل الإجتماع **سعادة السيد المستشار/ مهند يحيـى رجـب غـش** .. المستشـار الاقتصـادي بسفارة المملكـة الأردنيـة الهاشمية بالقـاهرة – المنـدوب الـدائم لـدى المجلس ورئيس الـدورة الحاديـة عشر بعد المائة، وفي بداية كلمته نقل تحيات معالي وزير الصناعة والتجارة والتموين في المملكة الأردنية الهاشمية وتمنياته لجميع الدول بالتقدم والإزدهار، كما تقدم أيضا بالتحية إلى جمهورية السودان الشـقيقة بخـالص التهنئـة علـى توليهـا منصب الرئاسـة لـدى مجلس الوحـدة الاقتصـادية العربيـة وتمنياته بالتوفيق، وقدم جزيل الشكر لجمهورية مصر العربية الشقيقة بقيادة فخامة الرئيس عبد الفتاح السيسي حفظه الله وحكومتها الرشيدة وشعبها الطيب الأصيل المنبت على ما تقدمه لأمتها العربية من إسـهامات لـدفع العمل العربـي المشترك ومواقفها فـي الـدفاع عن أمتها ولإحتضـانها وحسن استضافتها لمجلس الوحدة الاقتصادية العربية.

وأوضح أن الأردن خلال السنوات القليلة الماضية قد استطاع تعزيز بيئته الإستثمارية وتحقيق نتائج طيبة في مؤشراته الاقتصادية وفي خضام هذه التطورات بقى الأردن حريص على توطيد وتعميق التعاون مع الدول العربية التى يعتبرها الأساس في مسعاه الاقتصادي التنموي، حيث أسهم إسهاماً واضحاً من خلال مشاركته الفاعلة في العمل الاقتصادي العربي المشترك، فالأردن في طليعة الدول العربية التى أسست للعمل العربي المشترك والاقتصادي على وجه الخصوص، فكان أول من صادق على إتفاقية إنشاء المجلس الموقر منذ عام 1957، التى تسعى لإقامة سوق عربية مشتركة، بما في ذلك إقامة منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، ويلتزم دائماً بقرارات مجلس الوحدة الاقتصادية العربية والمجلس الاقتصادي والإجتماعي.

ونوه إلى أن جدول أعمال الدورة (112) لمجلس الوحدة الاقتصادية العربية حافل بالمواضيع الهامة التى تشكل غالبيتها محاور رئيسية للعمل الاقتصادي العربي المشترك، وعلى رأسها الموضوع المتعلق بتفعيل ودعم الشركات العربية المشتركة المنشأ من قبل المجلس، وإنشاء بوابة إلكترونية للتجارة البينية العربية وتفعيل اتفاقيات المجلس مع المنظمات العربية والإقليمية والدولية.

وتمنى أن تؤدي هذه الدورة إلى تحقيق ما تصبو إليه من تنسيق لخططها وبرامجها وإقراراً للسياسات والإجراءات التى تحقق الأهداف المنشودة، بإعتبار أن الخطوات التى أتخذها المجلس الموقر في دوراته المتعاقبة لإقامة السوق العربية المشتركة تشكل الركيزة والمنطلق الأساسي لدعم القاعدة والصفوف والأخذ بالأسباب الكفيلة بتحقيق وحدة الأمة لتأخذ بالمكانة المتميزة التى تليق بها.

وفي ختام كلمته تقدم بالشكر الجزيل للجنة التحضيرية على الجهود التى بذلتها للإعداد الجيد لأعمال الدورة (112) متمنياً لها كل التوفيق والنجاح، أملاً أن تتوصل إلى قرارات وتوصيات بناءة وعملية تعزز مسيرة العمل العربي المشترك من أجل خير ورفاهية أمتنا العربية وقدم الشكر للجميع.

• وتحدث **السيد الدكتور/ أحمد الشريف محمد** .. مدير إدارة التجمعات الاقتصادية ومؤسسات التمويل الدولية والإقليمية بوزارة المالية والتخطيط الاقتصادي بجمهورية السودان، مرحبا بالجميع في أعمال الدورة (112) لمجلس الوحدة الاقتصادية العربية، وبتشريف السودان لرئاسة هذه الدورة، كما توجه بخالص الشكر والتقدير للمملكة الأردنية الهاشمية ممثلاً لها السيد

المستشار/ مهند يحي رجب غش على الجهود الكبيرة التى قام بها إبان توليه لرئاسة الدورة السابقة، والتى كانت حقيقة دورة ناجحة بكل المقاييس، كما تقدم بالتهنئة لمعالي الأمين العام السفير/ محمدي أحمد النى .. الأمين العام للمجلس على توليه رئاسة الأمانة العامة للمجلس متمنياً له التقدم والتوفيق، وأن تشهد في عهده مزيدا من الإنجازات وخلق الفرص والشراكات الدولية والإقليمية لفائدة أمتنا العربية.

كما أزجى آسمى آيات الشكر والتقدير لكل العاملين بالأمانة العامة للمجلس على أدائهم المتميز وما صاحبه من جهد مقدر خلال فترة الإعداد والتحضير لأعمال هذه الدورة.

كما نوه إلى تعرض العالم بأجمعه والعالم العربي دون استثناء لظروف ومنعطفات سياسية وتطورات مناخية غير مواتية وعوامل اقتصادية مختلفة أثرت على أداء اقتصادات دول مجلس الوحدة الاقتصادية العربية ومن ضمنها جائحة كورونا موضحاً أن الدول العربية ومن خلال مجلس الوحدة الاقتصادية لم ولن تألوا جهداً في سبيل الحفاظ على أمن وسلامة وصحة مواطنيها وخاصة الظروف المواتية بإيجاد الفرص والمكتسبات التى تؤمن وتعزز بوحدتنا الاقتصادية.

وأشار إلى أن جدول أعمال الدورة (112) يناقش عدداً من القضايا والموضوعات الاقتصادية التى تهم الوطن العربي وتهدف إلى تحقيق التكامل الاقتصادي وإقامة المشروعات المشتركة في العديد من المجالات لتحقيق مصالح شعوبنا العربية.

وفي ختام كلمته تمنى للدورة أن تخرج بقرارات تدعم هذا التعاون وترتقي به وتكون سنداً ودعماً للسياسات القطرية والجماعية.

- و تحدث **سعادة السفير / محمدي أحمد النى** .. الأمين العام لمجلس الوحدة الاقتصادية العربية مقدما التهنئة لفخامة الرئيس / عبد الفتاح السيسي .. حفظه الله ورعاه بمناسبة قرب حلول العام الجديد 2022 وثمن عالياً نهضة البناء والنماء التى تشهدها جمهورية مصر العربية في شتى المجالات وعلى جميع الأصعدة وأشاد بما يتمتع به فخامة الرئيس من حكمة كبيرة وحنكة بالغة ودبلوماسية بارعة تشكل مرتكزاً قوياً ومنعطفا حاسما لمستقبل مشرق لأرض الكنانة وشعبها الأصيل.

كما تقدم بالشكر الجزيل والعرفان للمندوبيات الموقرة على جهودها المتميزة المشهودة التى انعكست بشكل جلي على اعمال اللجان التحضيرية لإجتماع المجلس الوزاري، وخص بالذكر مندوبية المملكة الأردنية الهاشمية أرض المحبة والسلام متمثلة في السيد المستشار مهند رجب غش على حسن إدارته وبجدارة لكافة إجتماعات وفعاليات الدورة السابقة، كما نوه إلى أنه من دواعي الغبطة والسرور أن تبدأ أول دورة يشرف على إعدادها في أول مأمورية برئاسة جمهورية السودان أرض الخير والنماء، كما أعرب سعادته لمندوبية السودان عن إستعداد الأمانة العامة للمجلس للتعاون والتنسيق الكاملين لما يخدم الأهداف النبيلة لمجلس الوحدة الاقتصادية العربية والإرتقاء بأداء العمل العربي المشترك ، وأنه على ثقة تامة أن أعمال الدورة ستكلل بالنجاح في ظل الرئاسة الجديدة.

وقد نوه إلى أنه باشر أعماله كأمين عام لمجلس الوحدة الاقتصادية العربية يوم الأحد الموافق 2021/6/13 متحليا بروح العمل والجدية والتجديد محاولاً قدر المستطاع متكلاً على الله والأمتثال والعمل بقوله تعالي "إن أريد إلا الإصلاح ما أستطعت وما توفيقي إلا بالله عليه توكلت وإليه أنيب".

وتوطيداً لتعزيز وترسيخ دور المجلس في الارتقاء بأداء العمل العربي المشترك خاصة الدول الأعضاء، فقد أدى معاليه زيارات عمل وتشاور لعدة وزارات وسفارات عربية تم خلالها تبادل المعلومات والافكار لتعزيز العمل العربي المشترك، وعلى وجه الخصوص دور المجلس في تحقيق أهدافه النبيلة، كما أشار الى الزيارة التي قام بها لمعالي الأستاذة الدكتورة/ رانيا المشاط وزير التعاون الدولي – الممثل الدائم لجمهورية مصر العربية لدى المجلس في مكتبها العامر .. شاكراً ومقدراً ومثمناً عالياً جهود معاليها المشهودة في دعم مجلس الوحدة الاقتصادية العربية، كما كان له الشرف بزيارة وزارة الصناعة والتجارة والتموين بالمملكة الأردنية الهاشمية (عمان)، مسجلاً شكره وتقديره لمعالي الأستاذ/ يوسف الشمالي .. وزير الصناعة والتجارة والتموين بالاردن والممثل الدائم للمملكة الاردنية الهاشمية .. لجهوده المتميزة في دعم الامانة العامة لمجلس الوحدة الاقتصادية العربية ..

ونوه إلى أنه عملاً بما تمليه وتقتضيه سنة الحياة بأن التجديد والتطوير ركيزتان اساسيتان لبلوغ الاهداف المنشودة لأى عمل مهما كان حجمه وقيمته فقد شرع المجلس في إعداد مشروع خطة خمسية لمجلس الوحدة الاقتصادية العربية للفترة 2022-2026، وسيشمل مشروع الخطة الخمسية المكونات الاساسية لإعداد الخطة بحيث يشمل رؤية المجلس ورسالته والافكار

الضابطة للسلوك والمبادىء وتحليل الواقع و نقاط القوة والضعف والفرص والتحديات بمافي ذلك تحديد عناصر البيئة الداخلية التى نستطيع التحكم فيها والبيئة الخارجية التى يصعب التحكم فيها لكي نستغل الفرص المتاحة ونواجه التحديات، كما سنحدد الأهداف الكلية والاهداف الفرعية (القياس والوقت) والخطة التنفيذية ونعني بها البرامج ( العمل، الزمان المكان ، الكلفة)، وأخيراً المتابعة والتقييم ( مقارنة الأداء الفعلي وتصحيح الانحراف).

كما أشار إلى قرب الانتهاء من اعداد برنامج لتطوير مركز التدريب والدراسات التابع للمجلس لتفعيل دوره في اعداد الكوادر العربية المتميزة وتقديم الدراسات والبحوث النوعية التي ترغب دول المجلس في القيام بها وتساهم في دفع عجلة النمو الاقتصادي وتفيد صناع القرار.

وأفاد أن المجلس حرص من خلال دورته الموقرة أن يلفت الانتباه الى " دور الصناديق السيادية في تمويل الاستثمار والتجارة العربية البينية"، اذ تشير الأرقام المتوافرة الى ان استثمارات الصناديق السيادية العربية تمثل حوالي 23.4% من إجمالي استثمارات الصناديق السيادية في العالم وثلاثة منها مصنفة ضمن أكبر عشرة صناديق سيادية في العالم.

وفي ذات السياق، أوضح أن الأمانة العامة تعمل على دعم الشركات العربية المشتركة العاملة في نطاق المجلس من خلال تطبيق نصوص عقود التأسيس والأنظمة الأساسية لتلك الشركات لدول المقر،وبما يتوافق مع القوانين والأنظمة المعمول بها في دول المجلس، ووضع آلية لتنسيق وتعزيز العمل بما يحقق الصالح العام، ووضع مشروع إسترشادي لعمل الشركات العربية المشتركة الجديدة.

ومن جهة أخرى، فقد نظمت الأمانة العامة بالمشاركة مع المجلس العربي للمياه مؤتمراً علمياً متخصصاً، تناول مشكلات المياه في الدول العربية من كافة جوانبها الفنية والاقتصادية والقانونية وانتهت إلى مجموعة توصيات عملية للتعامل مع مشكلات المياه في الدول العربية استناداً على التجارب الدولية.

أما فيما يتعلق بالاتحادات العربية النوعية المتخصصة فإنها ستشغل جزءً هاما من الخطة الخمسية (2022-2026) بما يخدم الاتحادات ومجالات اختصاصها ودعم وتعزيز دورها في تحقيق التكامل الاقتصادي في دولنا الغالية بالتعاون مع المجلس من خلال تحفيزها على بلورة إعداد مشروعات عربية مشتركة والمساهمة الفعالة في تكنولوجيا المعلومات والذكاء الاصطناعي وتنمية المواهب والقدرات المعرفية وتوفير شبكة معلومات واسعة متطورة وآمنة.

وعموماً فإن الامانة العامة في إتباعها لهذا المنهج العلمي والعملي والعمل بالشفافية والحوكمة في إدارة المجلس بما يكفل تحقيق التكامل الإقتصادي العربي، فإنها تؤكد على أنها لن تألو جهداً أو تدخر وسعاً في سبيل تحقيق الأهداف التي أنشىء المجلس من أجلها، من خلال التعاون المستمر مع دول المجلس، ولاشك أن التعاون البناء للدول الأعضاء في دعم المجلس هو حجر الزاوية والركن الركين الذي يمكن الاستناد اليه في تحقيق تقدم المجلس بما يكفل تحقيق التكامل الإقتصادي العربي.

وفي ختام كلمته تمنى للجميع طيب الإقامة في القاهرة، والتوفيق في اعمال الدورة الحالية (112).

وتحدث **السيد الأستاذ/ محمد المصطفي عبدى**.. الأمين العام لوزارة الاقتصاد وترقية القطاعات الإنتاجية في الجمهورية الإسلامية الموريتانية بكلمة رحب فيها بالسادة الحضور شاكراً ومثمناً الحضور المتميز، وأعرب عن ترحيب الجمهورية الإسلامية الموريتانية إستضافتها أعمال الدورة العادية 113 في شهر مايو القادم 2022 ، وأكد على دعم موريتانيا للمجلس وطالب الدول بتقديم الدعم والمساندة لأعمال المجلس في مختلف النواحى والمجالات لتمكينه من النهوض وتحقيق الأهداف التى أنشئ من أجلها .

وأشار إلى أهمية دعوة الدول العربية الغير أعضاء للإنضمام للعمل في إطار المجلس من خلال إتفاقية الوحدة الاقتصادية العربية، وأهمية دور المجلس في تعزيز وترسيخ التعاون العربي المشترك من خلال ربط القطاع العام والقطاع الخاص، كما أكد على أهمية مساندة القضية الفلسطينية ودعم الاقتصاد الفلسطينى، وفي نهاية كلمته قدم الشكر للسادة والسيدات الحضور.

كما تحدث **السيد المستشار/ طارق الشعراوي**.. مستشار وزيرة التعاون الدولي والمشرف على قطاع التعاون العربي والإفريقي – نائب الممثل الدائم لجمهورية مصر العربية لدى المجلس، مستهلاً في كلمته نقل تحيات الأستاذة الدكتورة/ رانيا المشاط .. وزيرالتعاون الدولي للمجلس الموقر وتمنياتها أن تكلل مجهوداتكم بكل توفيق وسداد لما فيه الخير لكافة الدول الأعضاء، وأنه بمتابعة الموضوعات المطروحة على جدول أعمال الدورة الحالية للمجلس وجد أن هذه الدورة تمثل خطوة مهمة لتطويرالعمل الاقتصادى العربي المشترك من خلال ما طرُح من أفكار ومبادرات ومقترحات تثرى التعاون الاقتصادى والتجاري والفنى بين الدول العربية بصفة عامة ودول المجلس بصفة خاصة.

وعبر عن تقديره لرئاسة المملكة الأردنية الهاشمية للمجلس خلال دورتين، ممثلة في سعادة المستشار/ مهند غش الذي قاد الإجتماعات باقتدار، كما عبر عن تمنياته الطيبة لجمهورية السودان في رئاسة المجلس خلال العام القادم .

كما أكد على تقدير جمهورية مصر العربية لجهود الأمانة العامة للمجلس بقيادة السفير محمدى أحمد النبي ودعم جمهورية مصر العربية لمساعيه الصادقة للارتقاء بعمل الأمانة العامة للمجلس الموقر بما يساهم في تحقيق أهداف المجلس.

ونوه إلى أن العمل العربي المشترك يواجه العديد من التحديات التى تعوق التكامل العربي المشترك في مختلف المجالات ، كما أن الأحداث والأزمات العالمية المتلاحقة وآخرها مخاطر أزمة كورونا، هو ما يزيد من أهمية الدور الذي يمكن لمجلس الوحدة الاقتصادية العربية القيام به خلال الفترة القادمة لتنمية وزيادة معدلات التجارة بشقيها ( السلع والخدمات) والإستثمار بين الدول العربية ووضع آليات العمل اللازمة لتحقيق ذلك الهدف.

وركز في كلمته على تجربة التنمية غير المسبوقة التى شهدتها مصر خلال الفترة الماضية بتوجيهات فخامة السيد الرئيس / عبد الفتاح السيسي .. رئيس الجمهورية ، والتى تراكمت لديها خبرات متعددة يجب العمل على تبادل هذه الخبرات مع اشقائنا في دول المجلس الموقر وكل الدول العربية الشقيقة، كما اقترحت جمهورية مصر العربية بحث فكرة تطوير آليات عمل المجلس لاستعادة دوره الفاعل في خدمة التعاون المشترك للدول الأعضاء ومساعدة هذه الدول في إنجاز خطط التقدم والتنمية بما يحقق أهداف المجلس التى أنشئ من أجلها، ويمثل فرصة لإستعادة باقي الدول العربية الأشقاء والبناء على ما يتم إنجازه من جديد.

كما أكد أن الإتحادات العربية النوعية المتخصصة والشركات العربية المشتركة التى نشأت في إطار مجلس الوحدة الاقتصادية العربية تضع أمام المجلس صيغاً جديدة للتكامل الاقتصادى العربي وتطرح رؤي بديلة ترد من أصحاب المصلحة الرئيسية في أى عمل اقتصادى عربي مشترك، ومن ثم فإن دور هذه الاتحادات والشركات ينسجم كليا وأهداف مجلس الوحدة الاقتصادية العربية.

وفي ختام كلمته كرر الشكر لجميع الحضور، راجيا لإجتماعات المجلس كل التوفيق والسداد وأن تثمر المناقشات عن تكوين رؤية واحدة متكاملة لقضايا العمل العربي المشترك.

• و تحدث **سعادة الأستاذ/ مهند العكلوك** .. السفير المناوب بالمندوبية الدائمة لدولة فلسطين لدى جامعة الدول العربية، مرحبا بالجميع متمنياً لجمهورية السودان الشقيقة النجاح في إدارة أعمال الدورة (112)، كما أشار بجهود المملكة الأردنية الهاشمية الشقيقة في إطار أعمال الدورتين السابقتين للمجلس في إدارة ورئاسة وفد الأردن من قبل السيد المستشار/ مهند غش الذي قاد أعمال الدورتين بكفاءة متميزة، كما ثمن جهود الأمانة العامة لمجلس الوحدة الاقتصادية العربية برئاسة السفير/ محمدي أحمد النبي الذي استهل أعماله منذ الدورة الماضية وأشاد بجهوده لإصلاح والنهوض بعمل المجلس والإتحادات العربية النوعية المتخصصة وأن دولة فلسطين تدعم عمله، كما أوصى باسم وفد دولة فلسطين الأمانة العامة للمجلس والدول الأعضاء بالسعي الحثيث بتوسيع عضوية مجلس الوحدة الاقتصادية العربية وتكون البداية أستعادة عضوية جمهورية العراق الشقيقة في المجلس.

كما ركز في كلمته على قضية القدس عاصمة دولة فلسطين وما تتعرض له منذ أكثر من 54 عاماً من الإحتلال إلى خطط إسرائيلية خبيثة وممنهجة لتهجير أهل مدينة القدس الأصليين عن طريق الإستيطان الإسرائيلي وسحب الهويات من خلال جدار الفصل العنصري، وكل هذه الممارسات التى يمكن أن تُسمى بالقانون الدولي التهجيرالعنصري وكذلك التطهير العرقي في مدينة القدس، وناشد مجلس الوحدة الاقتصادية العربية والاتحادات العربية النوعية المتخصصة والشركات العربية المشتركة أن تعمل جاهدة على تثبيت أهل مدينة القدس من خلال دعمهم ودعم اقتصادهم ودعم جهودهم في مواجهة كل الممارسات الإسرائيلية.

وفي ختام كلمته قدم الشكر للجمهورية الإسلامية الموريتانية على دعوتها الكريمة لإستضافة أعمال الدورة العادية (113) على أرضها في نواكشوط بموريتانيا.

• و تحدث **السيد الدكتور/ على صالح موسى** .. الوزير المفوض بالمندوبية الدائمة للجمهورية اليمنية لدى جامعة الدول العربية وقدم الشكر لسعادة الرئيس / عبد الفتاح السيسي على قدرته على إدارة الأفكار النبيلة التى تخدم العمل العربي المشترك، والشكر والتقدير للمندوبية الدائمة للمملكة الأردنية الهاشمية على جهودها المشهودة خلال ترؤسها للدورتين السابقتين للمجلس، كما رحب بجمهورية السودان لتوليها الرئاسة الجديدة لدورتي المجلس الحالية والقادمة.

كما أشاد بكلمة سعادة السفير الأمين العام التى كانت عبارة عن تقرير شامل عن ما تم إنجازه بين الدورتين وعن الموضوعات المدرجة في أعمال الدورة مطالباً بتوسيع المشاركة بزيادة عضوية الدول في مجلس الوحدة الاقتصادية العربية، كما أكد على أهمية تفعيل الاتفاقيات مع المنظمات العربية مما يساهم في تحقيق أهداف المجلس.

وأخير قدمت السيدة الدكتورة/ هدى يس .. رئيس إتحاد المستثمرات العرب كلمة نيابة عن اللواء/ عصام بدوي .. رئيس الدورة (54) للإتحادات العربية النوعية المتخصصة مرحبة بالسادة الحضور وسعادة السفير/ محمدى أحمد النى .. الأمين العام للمجلس، وأكدت على أهمية دور القطاع الخاص في منظومة العمل العربي المشترك المتمثلة في الإتحادات العربية النوعية المتخصصة في تحقيق أهداف التنمية المستدامة، وأشارت للأهمية في التبادل الصناعي والتجاري والإستثماري بين الإتحادات العربية النوعية المتخصصة لدورها الاقتصادي في تحقيق التكامل الاقتصادى العربي ، كما طالبت الدول العربية الأعضاء بدعم الإتحادات العربية النوعية المتخصصة من خلال الأمانة العامة للمجلس وتحسين أوضاعها.

وفي الجلسة المغلقة أقر المجلس على المستوى الوزاري جدول أعمال الدورة (112) على النحو التالي:

## البند الأول - الدراسات والسياسات العامة:

أولا. مذكرة الأمانة العامة للمجلس بشأن "تقرير الأداء الاقتصادي لدول مجلس الوحدة الاقتصادية العربية لعام 2020".

ثانيا. مذكرات الأمانة العامة للمجلس بشأن الدراسات.

1- دراسة حول " أثر الثورة الصناعية الرابعة على العمالة في الدول العربية".
2- دراسة حول " دور الصناديق السيادية في تمويل الإستثمار والتجارة العربية البينية".

ثالثا. مذكرة الأمانة العامة للمجلس بشأن "تطويرمنهجية عمل اللجان الفنية العاملة تحت مظلة المجلس والدراسات التى تعرض على إجتماعاتها" تنفيذاً لقراري المجلس رقم 1847، و1848 / د110 بتاريخ 2020/12/10.

رابعاً: مذكرة الأمانة العامة للمجلس بشأن الموضوعات ذات الصلة بالتنمية المستدامة، تنفيذاً لقرار المجلس رقم 1729/ د 104 بتاريخ 2017/5/25، والمتعلقة بدراسة حول "الإستراتيجة الشاملة للطاقة المتجددة والهيدروجين الأخضر في الوطن العربي"، المقدمة من الهيئة العربية للطاقة المتجددة.

خامساً: مذكرة الأمانة العامة للمجلس بشأن إقامة ندوات ومؤتمرات ومعارض للمساعدة في تنفيذ أهداف اتفاقية الوحدة الاقتصادية العربية.

سادساً: مذكرة الأمانة العامة للمجلس بشأن البوابة الإلكترونية للتجارة العربية تنفيذاً لقرارات المجلس رقم 1788/ د107 بتاريخ 2018/12/13، ورقم 1805/ د108 بتاريخ 2019/6/20، و رقم 1822/ د109 بتاريخ 2019/12/12.

## البند الثاني :

### أولاً - التنسيق والتخطيط :

1- مذكرة الأمانة العامة للمجلس بشأن تقرير وتوصيات الإجتماع الدوري (54) للإتحادات العربية النوعية المتخصصة العاملة في نطاق المجلس، القاهرة: 2021/10/24.
2- مذكرة الأمانة العامة للمجلس بشأن تقرير وتوصيات الإجتماع الدوري الثاني للشركات العربية المشتركة، القاهرة : 2021./11/15
3- مذكرة الأمانة العامة للمجلس بشأن تقرير وتوصيات إجتماع لجنة السادة المختصين القانونيين بشأن مشروع قانون الشركات العربية المشتركة ، القاهرة: 2021/10/14.
4- مذكرة الأمانة العامة للمجلس بشأن تفعيل عمل إدارة المنظمات بالأمانة العامة للمجلس.
5- مذكرة الأمانة العامة للمجلس بشأن المذكرة الواردة من وزارة التعاون الدولي (قطاع التعاون العربي والأفريقي) رقم 9743 بتاريخ 2021/11/10 الخاصة بتقييم أوضاع جميع الإتحادات العربية النوعية المتخصصة (القديمة – الجديدة).

### ثانياً - السوق العربية المشتركة وتنمية التبادل التجاري:

1- مذكرة الأمانة العامة للمجلس بشأن تقرير وتوصيات إجتماع آلية تنمية الإستثمار والتجارة في البلاد العربية، القاهرة: 2021/11/11 .
2- مذكرة الأمانة العامة للمجلس بشأن تقرير وتوصيات إجتماع لجنة شؤون تخطيط وتنسيق التجارة في البلاد العربية، القاهرة: 2021/11/21 .

## ثالثاً ـ المكتب المركزي العربي للإحصاء والتوثيق:

- مذكرة الأمانة العامة للمجلس بشأن الإجتماع التاسع والثلاثين للجنة الإحصائية.

## رابعاً ـ الشؤون الإدارية والمالية:

1- مذكرة الأمانة العامة للمجلس بشأن تقرير هيئة الرقابة المالية لعام 2020.

2- مذكرة الأمانة العامة للمجلس بشأن تقرير وتوصيات لجنة المختصين بشؤون الموازنة لعام 2022، القاهرة : 2021/12/5.

3- مذكرة الأمانة العامة للمجلس بشأن تقريروتوصيات لجنة السادة المندوبين بشأن الدراسة الكاملة بالمستحقات المالية للموظفين السابقين والحاليين وآلية السداد، القاهرة: 2021/9/16.

4- مذكرة الأمانة العامة للمجلس بشأن تمديد الفترة الإنتقالية لتطبيق النظام الاساسي للرقابة المالية.

5- مذكرة الأمانة العامة للمجلس بشأن المذكرة الواردة من وزارة التعاون الدولي (قطاع التعاون العربي والأفريقي) بجمهورية مصر العربية رقم 10109 بتاريخ 22 نوفمبر 2021 بشأن تفعيل هيئة الرقابة المالية ومكتبها الدائم تنفيذاً للنظام الأساسي للرقابة المالية، وتفعيلاً للفقرة (ثانياً) من المادة العاشرة من النظام الداخلى للمجلس.

**البند الثالث: تقرير لجنة السادة نواب الممثلين الدائمين (كلجنة متابعة).**

**البند الرابع: ما يستجد من أعمال.**

- الكتاب الوارد من معالي وزير التعاون الدولي بجمهورية مصر العربية رقم 10611 + م بتاريخ 2021/12/5 بشأن مشروع إتفاقية المحكمة العربية للتحكيم.

**وفي ضوء المناقشات والمداخلات التي تمت، أتخذ المجلس القرارات التالية:**

# قرار رقم 1869 / د112 بتاريخ 9/ 12/ 2021.

## السياسات العامة:

## تقرير الأداء الاقتصادي لدول مجلس الوحدة الاقتصادية العربية لعام 2020.

مجلس الوحدة الاقتصادية العربية:

بعد الإطلاع على مذكرة الأمانة العامة للمجلس.

وعلى تقرير لجنة السادة نواب الممثلين الدائمين (كلجنة تحضيرية) في إجتماعها الذي تم عقده في القاهرة بتاريخ 6-2021/12/7.

## قـــرر

1- الإحاطة علماً بتقرير الأداء الاقتصادي لدول مجلس الوحدة الاقتصادية العربية لعام 2020.

2- تقديم الشكر للأمانة العامة للمجلس في إعداد التقرير.

3- تعميم التقرير على الدول العربية الأعضاء والجهات البحثية للإستفادة مما ورد فيه من معلومات.

4- ضرورة الأخذ بعين الإعتبار وضع توصيات لغايات تعزيز التعاون والتكامل بين دول المجلس والدول العربية بناء على ما ورد في التقرير من مؤشرات وبيانات في المرات القادمة.

# قرار رقم 1870/د112 بتاريخ 9/12/2021.

## السياسات العامة:

- دراسة "أثر الثورة الصناعية الرابعة على العمالة في الدول العربية".

مجلس الوحدة الاقتصادية العربية:

بعد الإطلاع على مذكرة الأمانة العامة للمجلس.

وعلى تقرير لجنة السادة نواب الممثلين الدائمين (كلجنة تحضيرية) في إجتماعها الذي تم عقده في القاهرة بتاريخ 6-2021/12/7

## قـــرر

1- تقديم الشكر إلى الأمانة العامة للمجلس في إعداد دراسة "أثر الثورة الصناعية الرابعة على العمالة في الدول العربية".

2- تعميم الدراسة على الدول العربية الأعضاء للإستفادة مما ورد فيها من معلومات.

# قرار رقم 1871 / د112 بتاريخ 9/12/2021.

## السياسات العامة:

- دراسة "دور الصناديق السيادية في تمويل الإستثمار والتجارة العربية البينية".

مجلس الوحدة الاقتصادية العربية:

بعد الإطلاع على مذكرة الأمانة العامة للمجلس.

وعلى تقرير لجنة السادة نواب الممثلين الدائمين (كلجنة تحضيرية) في إجتماعها الذي تم عقده في القاهرة بتاريخ 6-2021/12/7

## قـــرر

1- تقديم الشكر إلى الأمانة العامة للمجلس في إعداد دراسة "دور الصناديق السيادية في تمويل الإستثمار والتجارة العربية البينية".

2- تعميم الدراسة على الدول العربية الأعضاء للإستفادة مما ورد فيها من معلومات.

3- تكليف الأمانة العامة لمجلس الوحدة الاقتصادية العربية بالتعاون مع الصندوق السيادي المصري للدعوة لعقد إجتماع مشترك بين الصناديق السيادية العربية لدراسة إنشاء منتدى للصناديق السيادية العربية تحت مظلة مجلس الوحدة الاقتصادية العربية.

4- التعاون والتنسيق في المنتدي العالمي للصناديق السيادية ككتلة عربية موحدة للصناديق السيادية العربية.

# قرار رقم 1872 / د112 بتاريخ 9/12/2021.

**السياسات العامة:**

- **تطوير منهجية عمل اللجان الفنية العاملة تحت مظلة المجلس والدراسات التى تعرض على إجتماعاتها تنفيذا لقراري المجلس رقم 1857، و1848/ د110 بتاريخ 2020/12/10.**

**مجلس الوحدة الإقتصادية العربية:**

**بعد الإطلاع على مذكرة الأمانة العامة للمجلس.**

**وعلى تقرير لجنة السادة نواب الممثلين الدائمين (كلجنة تحضيرية) في إجتماعها الذي تم عقده في القاهرة بتاريخ 6-2021/12/7**

## قـــرر

- **تقديم الشكر لجمهورية مصر العربية على الرؤية والمقترحات التى تقدمت بها بشأن تطوير عمل اللجان الفنية للمجلس.**
- **تشكيل لجنة من ممثلي الدول الأعضاء بالمجلس والأمانة العامة للمجلس لوضع رؤية ومقترحات لتطوير منهجية عمل اللجان الفنية العاملة بمجلس الوحدة الاقتصادية العربية على أن تقدم تقريرها خلال الدورة القادمة.**

# قرار رقم 1873 / د112 بتاريخ 9/12/2021.

**السياسات العامة:**

- **الموضوعات ذات الصلة بالتنمية المستدامة، تنفيذا لقرار المجلس رقم 1729، د 104 بتاريخ 2017/5/25، والمتعلقة بدراسة حول "الإستراتيجية الشاملة للطاقة المتجددة والهيدروجين الأخضر في الوطن العربي"، المقدمة من الهيئة العربية للطاقة المتجددة.**

**مجلس الوحدة الإقتصادية العربية:**

بعد الإطلاع على مذكرة الأمانة العامة للمجلس.

وعلى تقرير لجنة السادة نواب الممثلين الدائمين (كلجنة تحضيرية) في إجتماعها الذي تم عقده في القاهرة بتاريخ 6-2021/12/7

## قـــرر

1- تقديم الشكر للهيئة العربية للطاقة المتجددة على إعداد الدراسة القيمة.

2- تعميم الدراسة على الدول العربية الأعضاء للإستفادة مما ورد فيها من معلومات.

3- الترحيب بالمقترح المقدم من المكتب الإقليمي لمنظمة التنمية الصناعية اليونيدو بجمهورية مصر العربية المتعلق بالتعاون في إعداد إستراتيجية للطاقة النظيفة والمتجددة والهيدروجين الأخضربالدول العربية.

# قرار رقم 1874/د112 بتاريخ 9/12/2021.

**السياسات العامة:**

- **إقامة ندوات ومؤتمرات ومعارض للمساعدة في تنفيذ أهداف اتفاقية الوحدة الاقتصادية العربية.**

**مجلس الوحدة الإقتصادية العربية:**

بعد الإطلاع على مذكرة الأمانة العامة للمجلس.

وعلى تقرير لجنة السادة نواب الممثلين الدائمين (كلجنة تحضيرية) في إجتماعها الذي تم عقده في القاهرة بتاريخ 6-2021/12/7

## قـــرر

1- تثمين جهود الأمانة العامة للمجلس في إعداد ورقة العمل الخاصة بإقامة الندوات والمؤتمرات والمعارض المساعدة لتنفيذ أهداف إتفاقية الوحدة الاقتصادية العربية.

2- الموافقة على تبنّي الأمانة العامة للمجلس عقد بروتوكولات تعاون وفقا للنظام الأساسي للمجلس بهدف إقامة فعاليات وأنشطة اقتصادية متخصصة بما فيها المعارض والندوات والمؤتمرات في إطار خطة عملها للسنوات القادمة كأحد وسائل التمويل الذاتي للمساعدة في تنفيذ برامج وتحقيق أهداف المجلس ، بعد إرسالها للدول الأعضاء للموافقة عليها بالتمرير، والدولة التى لم يرد منها رد خلال أسبوعين من تاريخ الإرسال تعتبر موافقة ضمنية منها على إبرام الإتفاقية أو البروتوكول.

# قرار رقم 1875 / د112 بتاريخ 9 / 12 / 2021.

**السياسات العامة:**

- **البوابة الإلكترونية للتجارة العربية تنفيذا لقرارات المجلس رقم 1788، د107 بتاريخ 2018/12/13، ورقم 1805، د108 بتاريخ 2019/6/20، ورقم 1822، د109 بتاريخ 2019/12/12.**

**مجلس الوحدة الإقتصادية العربية:**

بعد الإطلاع على مذكرة الأمانة العامة للمجلس.

وعلى تقرير لجنة السادة نواب الممثلين الدائمين (كلجنة تحضيرية) في إجتماعها الذي تم عقده في القاهرة بتاريخ 6-2021/12/7

## قـــرر

1- تثمين جهود الأمانة العامة للمجلس في الترتيب لعقد الإجتماع العاشر للجنة المختصة، وورقة العمل المقدمة حول الإجراءات التى أتخذتها الأمانة العامة لتنفيذ توصيات الإجتماع.

2- الطلب من الأمانة العامة للمجلس متابعة التنسيق مع المنظمات العربية والدولية وصناديق التمويل والجهات المانحة ومؤسسات القطاع الخاص والشركات العربية المشتركة والإتحادات العربية النوعية المتخصصة والعاملة تحت مظلة المجلس لمساهمتها في تمويل البوابة وخصوصاً المنظمات التى أبدت الرغبة والإستعداد للمشاركة والمتمثلة في اليونيدو والإسكوا والأونكتاد.

3- الطلب من الدول الأعضاء التي لم توافِ الأمانة العامة للمجلس بالبيانات المتعلقة بالتجارة الإلكترونية تزويدها بها.

# قرار رقم 1876 / د112 بتاريخ 9/12/2021.

**التنسيق والتخطيط (إدارة الإتحادات والشركات):**

- **تقرير وتوصيات الإجتماع الدوري (54) للإتحادات العربية النوعية المتخصصة العاملة في نطاق المجلس بتاريخ 2021/10/24.**

**مجلس الوحدة الإقتصادية العربية:**

بعد الإطلاع على مذكرة الأمانة العامة للمجلس.

وعلى تقرير لجنة السادة نواب الممثلين الدائمين (كلجنة تحضيرية) في إجتماعها الذي تم عقده في القاهرة بتاريخ 6-2021/12/7

## قـــرر

1- تثمين جهود الأمانة العامة للمجلس في الإعداد لعقد هذا الإجتماع.

2- الموافقة على تقرير وتوصيات الإجتماع الدوري (54) للإتحادات العربية النوعية المتخصصة العاملة في نطاق المجلس بتاريخ 2021/10/24 (بالصيغة المرفقة)، مع الإشارة إلى أن الأمين العام مخول بالصرف حسب الأنظمة واللوائح المتبعة في المجلس ووفقاً للموازنة التى تعتمد.

# قرار رقم 1877/ د112 بتاريخ 9/12/2021.

**التنسيق والتخطيط** (إدارة الإتحادات والشركات):

- **تقرير وتوصيات الإجتماع الدوري الثاني للشركات العربية المشتركة، القاهرة، 15/11/2021.**

**مجلس الوحدة الإقتصادية العربية:**

بعد الإطلاع على مذكرة الأمانة العامة للمجلس.

وعلى تقرير لجنة السادة نواب الممثلين الدائمين (كلجنة تحضيرية) في إجتماعها الذي تم عقده في القاهرة بتاريخ 6-2021/12/7

## قـــرر

1- تثمين جهود الأمانة العامة للمجلس في الإعداد لعقد هذا الإجتماع.

2- الموافقة على تقرير وتوصيات الإجتماع الدوري الثاني للشركات العربية المشتركة، القاهرة: 2021/11/15 (بالصيغة المرفقة).

# قرار رقم 1878 / د112 بتاريخ 9/12/2021.

**التنسيق والتخطيط (إدارة الإتحادات والشركات):**

- **تقرير وتوصيات إجتماع لجنة السادة المختصين القانونيين بشأن مشروع قانون الشركات العربية المشتركة ، القاهرة، 14/10/2021.**

**مجلس الوحدة الإقتصادية العربية:**

**بعد الإطلاع على مذكرة الأمانة العامة للمجلس.**

**وعلى تقرير لجنة السادة نواب الممثلين الدائمين (كلجنة تحضيرية) في إجتماعها الذي تم عقده في القاهرة بتاريخ 6-2021/12/7**

## قـــرر

**1- تثمين جهود الأمانة العامة للمجلس في الإعداد لعقد هذا الإجتماع.**

**2- الموافقة على تقرير وتوصيات إجتماع لجنة السادة المختصين القانونيين بشأن مشروع قانون الشركات العربية المشتركة، القاهرة: 2021/10/14 (بالصيغة المرفقة).**

# قرار رقم 1879 / د112 بتاريخ 9/ 12/ 2021.

**التنسيق والتخطيط (إدارة الإتحادات والشركات):**

- **تفعيل عمل إدارة المنظمات بالأمانة العامة للمجلس.**

**مجلس الوحدة الإقتصادية العربية:**

بعد الإطلاع على مذكرة الأمانة العامة للمجلس.

وعلى تقرير لجنة السادة نواب الممثلين الدائمين (كلجنة تحضيرية) في إجتماعها الذي تم عقده في القاهرة بتاريخ 6-2021/12/7

## قـــرر

1- تثمين جهود الأمانة العامة للمجلس في إعداد ورقة العمل حول "التعاون والتنسيق بين الأمانة العامة لمجلس الوحدة الإقتصادية العربية والمنظمات العربية والدولية وعلاقات التعاون مع التكتلات الاقتصادية الإقليمية".

2- الطلب من الأمانة العامة للمجلس إرسال مشاريع الإتفاقيات والبروتوكولات التى تنوي إبرامها مع الصناديق ومؤسسات التمويل والضمان العربية والإسلامية والمنظمات الدولية وغرف التجارة والصناعة في الدول العربية إلى الدول الأعضاء للموافقة عليها بالتمرير، والدولة التى لم يرد منها رد خلال أسبوعين من تاريخ الإرسال تعتبر موافقة ضمنية منها على إبرام الإتفاقية أو البروتوكول.

# قرار رقم 1880 / د112 بتاريخ 9/12/2021.

**التنسيق والتخطيط (إدارة الإتحادات والشركات):**

- **المذكرة الواردة من وزارة التعاون الدولي (قطاع التعاون العربي والأفريقي) رقم 9743 بتاريخ 10/11/2021 الخاصة بتقييم أوضاع جميع الإتحادات العربية النوعية المتخصصة (القديمة – الجديدة).**

**مجلس الوحدة الإقتصادية العربية:**

بعد الإطلاع على مذكرة الأمانة العامة للمجلس.

وعلى تقرير لجنة السادة نواب الممثلين الدائمين (كلجنة تحضيرية) في إجتماعها الذي تم عقده في القاهرة بتاريخ 6-2021/12/7

## قـــرر

- تشكيل لجنة قانونية وفنية من الأمانة العامة للمجلس ومن خبراء قانونيين واقتصاديين لقياس أداء الإتحادات بما يتواءم مع إتفاقية الأحكام الأساسية والنظام الأساسي الموحد للإتحادات العربية النوعية المتخصصة وعرضها لاحقا على المجلس.

# قرار رقم 1881/د112 بتاريخ 9/12/2021.

**التنسيق والتخطيط (إدارة الإتحادات والشركات):**

- **الكتاب الوارد من معالي وزير التعاون الدولي بجمهورية مصر العربية رقم 10611 + م بتاريخ 2021/12/5 بشأن مشروع إتفاقية المحكمة العربية للتحكيم.**

**مجلس الوحدة الإقتصادية العربية:**

بعد الإطلاع على قرار المجلس رقم 1862/د111 بتاريخ 2021/6/10 بالموافقة على إنضمام المحكمة العربية للتحكيم للعمل في نطاق مجلس الوحدة الاقتصادية العربية كهيئة عربية مستقلة.

## قـــرر

- تمت الإحاطة بمشروع إتفاقية المحكمة العربية للتحكيم، ويُعمم مشروع الإتفاقية على الدول الأعضاء لدراستها لإتخاذ قرار بشأنها في الدورة العادية القادمة (113).

# قرار رقم 1882/ د112 بتاريخ 9/12/2021.

## السياسات العامة – دعم صمود الشعب الفلسطيني:

**مجلس الوحدة الإقتصادية العربية:**

بعد الإطلاع على قرارات المجلس المتعلقة بدعم صمود الشعب الفلسطيني، وآخرها القرار رقم 1863/ د111 بتاريخ 2021/6/10.

وعلى تقرير لجنة السادة نواب الممثلين الدائمين (كلجنة تحضيرية) في إجتماعها الذي تم عقده في القاهرة بتاريخ 6-2021/12/7

## قـــرر

1- تقديم كل الدعم والتضامن للشعب الفلسطيني المناضل، الذي يتصدى بعزيمة وإصرار لكافة أشكال الاعتداءات والانتهاكات الإسرائيلية اليومية على أرضه ومقدساته وممتلكاته.

2- التأكيد على تمكين الشعب الفلسطيني من ممارسة حقوقه غير القابلة للتصرف، بما فيها حق تقرير المصير وإقامة دولة فلسطين المستقلة كاملة السيادة على خطوط الرابع من حزيران 1967، وعاصمتها القدس الشرقية، وإطلاق سراح جميع الأسرى والمعتقلين من سجون الاحتلال، وحل قضية اللاجئين الفلسطينيين، استناداً إلى القانون الدولي، وقرارات الشرعية الدولية، ومبادرة السلام العربية، وقرارات القمم العربية المتعاقبة.

3- التأكيد على عروبة القدس، ورفض كافة الإجراءات الإسرائيلية غير القانونية التي تستهدف تهويد المدينة المقدسة، وتغيير تركيبتها السكانية، وتشويه هويتها الثقافية، وعزلها عن محيطها الفلسطيني والعربي، والمساس بمقدساتها الإسلامية والمسيحية، وخاصة الحرم الشريف / المسجد الأقصى المبارك، ومحاولات تقسيمه زمانياً ومكانياً.

4- إدانة الإنتهاكات الإسرائيلية الجسيمة بحق المصلين المسلمين في المسجد الأقصى المبارك، بما في ذلك الإقتحامات المتكررة للمسجد من قبل جنود الإحتلال، وكذلك القرارات

والإجراءات الإسرائيلية غير القانونية التي تستهدف التهجير القسري لأهالي مدينة القدس المحتلة، بمن فيهم عائلات حي الشيخ جراح وباقي أحياء ومناطق المدينة، وإدانة العدوان الإسرائيلي الوحشي على الشعب الفلسطيني، بما في ذلك الإستهداف المتعمد للأطفال والمدنيين الابرياء والمباني السكنية والبنى التحتية في قطاع غزة، ودعوة المجتمع الدولي إلى التحرك العاجل لمحاسبة المسؤولين الإسرائيليين عن هذا العدوان، والعمل على عدم تكراره مستقبلاً .

5- إعادة التأكيد على رفض وإدانة قرار الولايات المتحدة الأمريكية الإعتراف بالقدس عاصمة لإسرائيل (القوة القائمة بالإحتلال) ونقل سفارتها إليها، وإعتباره قراراً باطلاً، وخرقاً خطيراً للقانون الدولي وقرارات مجلس الأمن والجمعية العامة للأمم المتحدة ذات الصلة، والفتوى القانونية لمحكمة العدل الدولية في قضية الجدار العازل، وأن لا أثر قانوني لهذا القرار، الذي يقوض جهود تحقيق السلام، ويعمق التوتر، ويفجر الغضب، ويهدد بدفع المنطقة إلى المزيد من العنف والفوضى وعدم الإستقرار.

6- إدانة ورفض قرار الولايات المتحدة الأمريكية، الذي أعلنه وزير خارجيتها يوم 18 نوفمبر تشرين ثان 2019 بإعتبار الإستيطان الإستعماري الإسرائيلي في الأرض الفلسطينية المحتلة عام 1967 لا يخالف القانون الدولي، وإعتبار هذا القرار باطلاً ولاغياً وليس له اثر قانوني، وأنه مخالفة صريحة لميثاق وقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة، بما فيها قرار مجلس الأمن رقم 2334 لعام 2016، والرأي الإستشاري لمحكمة العدل الدولية لعام 2004، وإتفاقية جنيف الرابعة لعام1949، وميثاق روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية لعام 1998، وغيرها من مبادئ القانون الدولي ذات الصلة وإعتبار القرار الأمريكي محاولة مبيته لشرعنة ودعم الإستيطان الإستعماري الإسرائيلي وهوما من شأنه أن يقوض فعليا مبادرة السلام العربية بكافة عناصرها.

7- إدانة سياسة الإستيطان الإسرائيلية التي تمثل انتهاكاً صارخاً للقانون الدولي واتفاقية جنيف الرابعة، والتأكيد على تنفيذ قرار مجلس الأمن رقم 2334 لعام 2016 بشأن عدم قانونية وشرعية الإستيطان الإسرائيلي في الأرض الفلسطينية المحتلة عام 67 وإدانة

بناء جدار الفصل العنصري الإسرائيلي على أرض دولة فلسطين المحتلة، وحث مجلس حقوق الإنسان والمفوضية السامية على متابعة تحديث قاعدة البيانات الصادرة عن المجلس للشركات التى تتعامل مع المستوطنات الإسرائيلية غير القانونية في الأراضي الفلسطينية والعربية المحتلة عام 1967، ومتابعة تحميل هذه الشركات تبعات العمل غير القانوني الذي تقوم به.

8- إدانة سياسات وخطط إسرائيل (القوة القائمة بالاحتلال) الهادفة إلى السيطرة على موارد وثروات الشعب الفلسطيني الطبيعية، من خلال تقويض الاقتصاد الفلسطيني. ومطالبة المجتمع الدولي بالعمل على تمكين الشعب الفلسطيني من السيطرة على كامل موارده وممارسة حقه في التنمية.

9- دعوة المجتمع الدولي لتحمل مسؤولياته ومواصلة التزامه بتقديم المساعدات غير المشروطة لدولة فلسطين، وتنفيذ تعهداته الخاصة بدعم الخطط والبرامج التنموية التي أعدتها دولة فلسطين.

10- دعوة الدول العربية الاستمرار بدعم الاقتصاد الفلسطيني وفتح أسواقها أمام التدفق الحر للمنتجات الفلسطينية المنشأ عبر إعفائها من الرسوم الجمركية، وذلك تنفيذاً للقرارات الصادرة بهذا الشأن، ودعوة الجهات المختصة بدولة فلسطين لتزويد الأمانة العامة لجامعة الدول العربية بتقارير دورية حول الصعوبات التي تعترض تدفق السلع والمنتجات الفلسطينية إلى الدول العربية.

11- العمل على تنفيذ قرارات القمم العربية السابقة والخاصة بإنهاء الحصار الإسرائيلي وإعادة الإعمار لقطاع غزة، وبخاصة القمة العربية التنموية (الكويت: يناير/ كانون ثاني 2009)، والقمة العربية العادية الثانية والعشرين (سرت: مارس/ آذار 2010)، وبالإشارة إلى نتائج اجتماع مؤتمر شرم الشيخ لإعادة إعمار غزة (مارس/ آذار 2009)، ودعوة كافة المشاركين في مؤتمر شرم الشيخ لإعادة إعمار غزة إلى اجتماع آخر لتنفيذ الالتزامات المنصوص عليها، وذلك في إطار الدعم العربي لإنجاح خطوات تحقيق المصالحة الفلسطينية وانجازها في أسرع وقت.

12- التأكيد على المسؤولية العربية الجماعية تجاه مدينة القدس المحتلة ودعوة جميع الدول العربية والمنظمات والصناديق والإتحادات العربية إلى توفير التمويل والدعم اللازمين لتمويل الخطة الإستراتيجية للتنمية القطاعية في القدس 2018 – 2022، وذلك بهدف إنقاذ المدينة المقدسة وحمايتها وتعزيز صموداً في مواجهة الخطط والممارسات الإسرائيلية لتهويد المدينة وتفريغها من اهلها المقدسيين.

13- دعوة مؤسسات القطاع الخاص بالدول العربية للمشاركة الفعالة في الاستثمار في فلسطين ودعم القطاع الخاص الفلسطيني.

14- الترحيب بتبني الإجتماع الدوري (51) للإتحادات العربية النوعية المتخصصة لموضوع دور القطاع الخاص في دعم الاقتصاد الفلسطيني وإطلاق أسم القدس عاصمة دولة فلسطين على الإجتماع الدوري القادم للإتحادات والطلب من دولة فلسطين والأمانة العامة للمجلس بالعمل على التحضير الجيد لتحقيق الأهداف المتوخاه من هذا الموضوع في الإجتماع الدوري القادم للإتحادات.

15- تثمين دور مؤسسات التمويل العربية ومنظمات العمل العربي المشترك في جهودهم المبذولة لدعم الاقتصاد الفلسطيني وتطوير بنيته المؤسسية، ودعوتها إلى مضاعفة هذه الجهود بما يتوافق وأولويات الخطط التنموية الفلسطينية.

16- تقدير الجهود التي يبذلها مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية من أجل إعداد تقرير يقدمه إلى الجمعية العامة للأمم المتحدة بشأن التكاليف الاقتصادية التي يتكبدها الشعب الفلسطيني بسبب الاحتلال الإسرائيلي، والدعوة إلى توفير الموارد اللازمة للتعجيل بإتمام التقرير وفقا لقرار القمة العربية د (28) المنعقدة بعمان.

# قرار رقم 1883/د112 بتاريخ 9/12/2021.

## السوق العربية المشتركة وتنمية التبادل التجاري:

- تقرير وتوصيات إجتماع آلية تنمية الإستثمار والتجارة في البلاد العربية، القاهرة، 11/11/2021.

مجلس الوحدة الإقتصادية العربية:

بعد الإطلاع على مذكرة الأمانة العامة للمجلس بشأن تقرير وتوصيات إجتماع آلية تنمية الإستثمار والتجارة في البلاد العربية الذي عقد في القاهرة بتاريخ 2021/11/11.

وعلى تقرير لجنة السادة نواب الممثلين الدائمين (كلجنة تحضيرية) في إجتماعها الذي تم عقده في القاهرة بتاريخ 6-2021/12/7

## قـــرر

- الموافقة على تقرير وتوصيات إجتماع آلية تنمية الإستثمار والتجارة في البلاد العربية والذي عقد في القاهرة بتاريخ 2021/11/11 (بالصيغة المرفقة).

# قرار رقم 1884/د112 بتاريخ 9/12/2021.

**السوق العربية المشتركة وتنمية التبادل التجاري:**

- **تقرير وتوصيات إجتماع لجنة شؤون تخطيط وتنسيق التجارة في البلاد العربية، القاهرة، 21/11/2021.**

**مجلس الوحدة الإقتصادية العربية:**

بعد الإطلاع على مذكرة الأمانة العامة للمجلس بشأن تقرير وتوصيات إجتماع لجنة شؤون تخطيط وتنسيق التجارة في البلاد العربية، القاهرة: 2021/11/21 .

وعلى تقرير لجنة السادة نواب الممثلين الدائمين (كلجنة تحضيرية) في إجتماعها الذي تم عقده في القاهرة بتاريخ 6-2021/12/7

## قـــرر

- الموافقة على تقرير وتوصيات إجتماع لجنة شؤون تخطيط وتنسيق التجارة في البلاد العربية، القاهرة: 2021/11/21 (بالصيغة المرفقة).

# قرار رقم 1885/د112 بتاريخ 9/12/2021.

**المكتب المركزي العربي للإحصاء والتوثيق :**

- **الإجتماع التاسع والثلاثين للجنة الإحصائية**

**مجلس الوحدة الإقتصادية العربية:**

بعد الإطلاع على مذكرة الأمانة العامة للمجلس بشأن الإجتماع التاسع والثلاثين للجنة الإحصائية.

وعلى تقرير لجنة السادة نواب الممثلين الدائمين (كلجنة تحضيرية) في إجتماعها الذي تم عقده في القاهرة بتاريخ 6-2021/12/7

## قـــرر

- الإحاطة علماً بما ورد في مذكرة الأمانة العامة للمجلس.

# قرار رقم 1886 / د112 بتاريخ 9/12/2021.

## الشؤون الإداريـة والماليـة:

### مجلس الوحدة الإقتصادية العربية:

بعد الإطلاع على :

1- مذكرة الأمانة العامة للمجلس بشأن تقرير هيئة الرقابة المالية لعام 2020.

2- مذكرة الأمانة العامة للمجلس بشأن تقرير وتوصيات لجنة المختصين بشؤون الموازنة لعام 2022، القاهرة: 2021/12/5.

3- مذكرة الأمانة العامة للمجلس بشأن تقريروتوصيات لجنة السادة المندوبين بشأن الدراسة الكاملة بالمستحقات المالية للموظفين السابقين والحاليين وآلية السداد، القاهرة: 2021/9/16.

4- مذكرة الأمانة العامة للمجلس بشأن تمديد الفترة الإنتقالية لتطبيق النظام الاساسي للرقابة المالية.

5- مذكرة الأمانة العامة للمجلس بشأن المذكرة الواردة من وزارة التعاون الدولي (قطاع التعاون العربي والأفريقي) بجمهورية مصر العربية رقم 10109 بتاريخ 22 نوفمبر 2021 بشأن تفعيل هيئة الرقابة المالية ومكتبها الدائم تنفيذاً للنظام الأساسي للرقابة المالية، وتفعيلاً للفقرة (ثانياً) من المادة العاشرة من النظام الداخلى للمجلس.

وعلى تقرير لجنة السادة نواب الممثلين الدائمين (كلجنة تحضيرية) في إجتماعها الذي تم عقده في القاهرة بتاريخ 6-2021/12/7

## قـــرر

### 1- مذكرة الأمانة العامة للمجلس بشأن تقرير هيئة الرقابة المالية لعام 2020.

- الموافقة على إعتماد المركز المالي والحسابات الختامية للأمانة العامة للمجلس لعام 2020، وبناء على ما ورد بتقرير هيئة الرقابة المالية لعام 2020.

2- **مذكرة الأمانة العامة للمجلس بشأن تقرير وتوصيات لجنة المختصين بشؤون الموازنة لعام 2022، القاهرة، 2021/12/5.**

- الموافقة على تقرير وتوصيات لجنة المختصين بشؤون الموازنة الصادر بتاريخ 2021/12/5، وإعتماد موازنة الأمانة العامة للمجلس للعام المالي 2022 بمبلغ إجمالي قدره (868000) دولار فقط ثمانمائة وثمانية وستون ألف دولار أمريكي ، وفق المساهمات السنوية المقرة والموزعة على أبواب الصرف المختلفة ودعوة الدول الأعضاء بالمجلس بسداد تلك المساهمات.

3- **مذكرة الأمانة العامة للمجلس بشأن تقريروتوصيات لجنة السادة المندوبين بشأن الدراسة الكاملة بالمستحقات المالية للموظفين السابقين والحاليين وآلية السداد، القاهرة، 2021/9/16.**

- الموافقة على تقرير وتوصيات لجنة السادة المندوبين الدائمين بتاريخ 2021/9/16 ، وإعتماد الدراسة وتوجيه الشكر للأمانة العامة للمجلس وتثمين الجهود المبذولة في إعدادها.

4- **مذكرة الأمانة العامة للمجلس بشأن تمديد الفترة الإنتقالية لتطبيق النظام الاساسي للرقابة المالية.**

- الموافقة على تمديد الفترة الإنتقالية لتطبيق النظام الأساسي للرقابة المالية لمدة خمس سنوات إعتباراً من 2019/6/10

5- **مذكرة الأمانة العامة للمجلس بشأن المذكرة الواردة من وزارة التعاون الدولي (قطاع التعاون العربي والأفريقي) بجمهورية مصر العربية رقم 10109 بتاريخ 22 نوفمبر 2021 بشأن تفعيل هيئة الرقابة المالية ومكتبها الدائم تنفيذا للنظام الأساسي للرقابة المالية، وتفعيلا للفقرة (ثانيا) من المادة العاشرة من النظام الداخلي للمجلس.**

- الإحاطة علماً بما ورد في مذكرة جمهورية مصر العربية رقم 10109 بتاريخ 22 نوفمبر 2021.

# قرار رقم 1887 / د112 بتاريخ 9/12/2021.

## تقرير لجنة السادة نواب الممثلين الدائمين (كلجنة متابعة ولجنة تطوير السوق العربية المشتركة)، القاهرة: 2021/12/6.

مجلس الوحدة الإقتصادية العربية:

بعد الإطلاع على تقرير الأمين العام عن تنفيذ قرارات المجلس ولجانه وأنشطة والمقدم للدورة الثانية عشر بعد المائة.

وعلى تقرير لجنة تطوير السوق العربية المشتركة والتى عقدت بتاريخ (2021/12/6).

وعلى تقرير لجنة السادة نواب الممثلين الدائمين (كلجنة تحضيرية) في إجتماعها الذي تم عقده في القاهرة بتاريخ 6-2021/12/7

## قـــرر

### أولاً ـ السياسات العامة:

- الإحاطة علماً بتقرير الأمين العام المقدم إلى الدورة العادية الثانية عشر بعد المائة عن متابعة تنفيذ قرارات المجلس ولجانه ونشاطه في الدورة العادية (111) .

### ثانياً ـ السوق العربية المشتركة وتنمية التبادل التجاري:

- الإحاطة علماً بدراسة الأهمية الاقتصادية لتجارة الخدمات في دول مجلس الوحدة الاقتصادية العربية.
- توجيه الشكر للأمانة العامة للمجلس في إعداد الدراسة.
- تعميم الدراسة على الدول العربية الأعضاء بالمجلس.

### ثالثاً:

توجيه الشكر إلى سعادة السفير/ محمدي أحمد النـي .. الأمين العام للمجلس وأعضاء الأمانة العامة للمجلس للجهود الكبيرة المبذولة وبخاصة في مجال الإعداد والتحضير لإجتماعات اللجان الفنية والمشاركة في الإجتماعات والمؤتمرات والندوات التي دعت لها ودعيت إليها الأمانة العامة للمجلس.

# قرار رقم 1888/د112 بتاريخ 9/12/2021.

إن مجلس الوحدة الإقتصادية العربية، وفي ختام أعمال دورته العادية الثانية عشر بعد المائة التي عقدت بالقاهرة بتاريخ 2021/12/9.

## قـــرر

رفع برقية شكر وتقدير إلى فخامة الرئيس/ عبد الفتاح السيسي .. رئيس جمهورية مصر العربية التالي نصها:

## فخامة الرئيس/ عبد الفتاح السيسي

### رئيس جمهورية مصر العربية

وزراء الاقتصاد والتجارة والمالية والتعاون الدولي، الممثلون الدائمون للدول الأعضاء بمجلس الوحدة الاقتصادية العربية، والأمين العام للمجلس، وسعادة المندوبين الدائمين للمجلس ورؤساء وأعضاء وفود الدول العربية، والمنظمات والهيئات العربية والإقليمية، والهيئة الإستشارية لمجلس الحكماء والإتحادات العربية النوعية المتخصصة والشركات العربية العاملة في نطاق المجلس، المجتمعون في الدورة الثانية عشر بعد المائة، المنعقدة بتاريخ 9 ديسمبر "كانون أول" 2021 في القاهرة، يسرهم التقدم إلى فخامتكم ببالغ الشكر والتقدير ويشيدون بكل الإعتزاز والعرفان بمواقفكم العروبية المشهودة .. الداعمة لمنظومة العمل العربي المشترك .. وتفعيل دورها في النهوض بالتكامل الاقتصادي العربي المشترك .. وعلى رأسها مجلس الوحدة الاقتصادية العربية والشركات العربية المشتركة والإتحادات العربية النوعية المتخصصة العاملة في نطاقه بموجب إتفاقية الأحكام الأساسية التي وافقت عليها البرلمانات العربية وصادق عليها أصحاب الجلالة والفخامة ملوك ورؤساء الدول العربية الأعضاء، متمنين لفخامتكم ولحكومة جمهورية مصر العربية والشعب المصري العظيم الرفعة والتقدم والإزدهار.

# قرار رقم 1889/ د112 بتاريخ 9/ 12/ 2021.

## الدورة العادية الثالثة عشر بعد المائة:

**مجلس الوحدة الإقتصادية العربية:**

على المذكرة الواردة من وزارة الشؤون الاقتصادية وترقية القطاعات الإنتاجية بالجمهورية الإسلامية الموريتانية بشأن إستضافة إجتماعات الدورة العادية (113).

بعد الإطلاع على النظام الداخلي لمجلس الوحدة الإقتصادية العربية، وعلى تقرير لجنة السادة نواب الممثلين الدائمين (كلجنة تحضيرية) في إجتماعها الذي تم عقده في القاهرة بتاريخ 6-2021/12/7

## قـــرر

- تقديم الشكر والتقدير للجمهورية الإسلامية الموريتانية على دعوتها الكريمة لإستضافة إجتماعات المجلس في دورته العادية الثالثة عشر بعد المائة خلال شهر مايو (أيار) عام 2022 في نواكشوط وقبول هذه الدعوة.

**السفير**

**محمـــدي أحمـــد النـــي**

الأمـين العـــام

لمجلـس الوحدة الاقتصادية العربية

**الرئيس**

**السيد الدكتور/ أحمد الشريف محمد**

مدير إدارة التجمعات الاقتصادية ومؤسسات

التمويل الدولية والإقليمية بوزارة المالية

والتخطيط الاقتصادي بجمهورية السودان